



نقابة المحامين

بيروت

بيان النقيب

نهاد جبر

السادة النقباء،
أيها الزميلات والزملاء،

أول سنة من الولاية مضت، إعتدت فيها سياسة الباب المفتوح قدر الوقت الذي سمح لي، والقدرة التي مدني بها الله وتعلقي بالنقابة وبكم فرداً فرداً، وتوصلت، رغم بعض الظروف المعاكسة، الى تحقيق بعض ما وعدت به ورأيته يصبّ في مصلحة النقابة ومصالحكم، ومصحة الوطن التي للنقابة دورٌ طليعي فيها، لاسيما على صعيد الدفاع عن حقوق الناس وحررياتهم، والذود عن دولة القانون وإحترام دستورها وسلطتها القضائية والدعوة الملحة الى تثبيت إستقلاليتها وإبراز وجه النقابة الحضاري من خلال العلاقات المهنية مع النقابات في الخارج وإتحاد المحامين العرب، وسأتابع، براحة ضمير ما بدأته وأكملت به مسيرة من سبقني من النقباء، مؤكداً التعاون مع مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد، وهذا التعاون سيترسخ أكثر فأكثر مع الأعضاء الذين ستنخبهم الهيئة العامة في الثامن عشر من تشرين الثاني 2012، مستعرضاً وبايجاز كلي أهم المحطات التي صادفت السنة الأولى من ولايتي، على أن اكمل المسيرة في السنة المقبلة.

أولاً - في جلسات مجلس النقابة

عقد مجلس النقابة جلساته الدورية اسبوعياً أو بصورة إستثنائية كلما دعت الحاجة.

وكان المجلس، برئاسة النقيب، يتخذ القرارات المناسبة في كل ما يتعلّق بشؤون المهنة والمحامين؛ كما كان يتخذ المواقف الملائمة فيما يتعلّق بالشؤون العامة وخاصة القضائية الوطنية منها.

ثانياً - في علاقة المحامين بالدوائر الرسمية

إهتم النقيب، ومفوض قصر العدل، بأمر الزملاء في قصور العدل والدوائر القضائية والإدارات العامة. وكان النقيب يعالج أي شكوى أو طلب بما يصون حق المحامي وكرامته.

وفي هذا المجال وبناء لمراجعة النقيب، أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء مذكرة الى الدوائر الرسمية بوجوب إستقبال مراجعات المحامين في أوقات الدوام الرسمي، كما أصدر مدير عام الأمن العام مذكرة حلّت العيد من المشاكل التي كانت تعترض مراجعات المحامين أمام دوائر الأمن العام.

ثالثاً - في نظام الإختبارات ومعهد المحاماة

توخى النقيب بالتعاون مع مقرري الجدول العام وجدول المتدرجين عضوي المجلس الأستاذين بيار حنا وجورج اسطفان تطبيق نظام الإختبارات المعمول به دون أي تعديل، مع إجراء إختبار إستثنائي لطالبي القيد الى الجدول العام، في القدر الذي يسمح به نظام الإختبارات، مما أتاح لبعض الذين تأخروا عنه من الإشتراك به. وإذا كانت حدثت بعض شوائب في هذه الإختبارات، فقد عمل النقيب مع المقررين على تلافيتها، وفي هذا السياق، طلب النقيب من اللجنة العلمية المشرفة على معهد المحاماة تفعيل دوره بوضع تصوّر يمهد لأن يكون معهد المحاماة هو الجهة الصالحة لإجراء الإختبارات فيما إذا وافق مجلس النقابة على هذا التصوّر، وهذا بالنسبة للمرحلة المقبلة. وبالمناسبة يشكر النقيب والمجلس المحامية الأستاذة ساميا نصار مديرة المعهد على الجهود التي قامت بها في سبيل إستمراره وتطويره.

رابعاً - في محاضرات التدرّج

بموازاة عمل معهد المحاماة، ثابر مقرّر محاضرات التدرّج عضو المجلس الأستاذ ناصر كسبار على الإهتمام بمحاضرات التدرّج بمواضيع متنوعة ومختلفة تعود بالمنفعة العلمية القانونية والثقافية على المتدرّجين وخاصة التحضير للمرافعات الصورية التي تلاقي الصدى الحسن المفيد لهم.

خامساً - في التبليغات

إزاء تلكؤ بعض المحامين عن تبليغ مواعيد جلسات المحاكم أو الأحكام الصادرة، ثابر عضو المجلس الأستاذ سميح بشراوي على الإهتمام بهذه التبليغات بحيث وإن إستغرقت منه وقتاً، فقد تمكّن من إنجاز عدد كبير منها، توصلاً لوضع حدّ لهذه المخالفة الواضحة لأصول المهنة وآدابها ولعلاقة المحامين بين بعضهم البعض بخصوصها.

سادساً - في مراكز النقابة في المناطق

أعيد تأهيل مراكز النقابة في بعلبك وزحلة وجونية والجديدة والنبطية وجبيل وهذين الأخيرين ما زال قيد التأهيل. أما بخصوص مركز النقابة في بعبدا، فقد بوشر باعادة تأهيله وتوسيعه بالتعاون مع بعض بلديات منطقة بعبدا، المشكورين لتعاونهم.

سابعاً - في الإستشفاء

لقد أعار النقيب ومجلس النقابة موضوع ضمان الإستشفاء العناية الكاملة من خلال تعاطيهم مباشرة مع شركة التأمين لحلّ الإشكالات التي كانت تستجدّ.

ورغم أن العقد كان ممدداً حكماً، توصلّ النقيب مع شركة التأمين على زيادة تغطية الحدّ الأقصى للمحامين المضمونين إلزامياً من /175.000/د.أ. الى /200.000/د.أ. وزيادة الحدّ الأقصى لحالة الإستشفاء الواحدة من /100.000/د.أ. الى /125.000/د.أ. وعلى عدم زيادة القسط السنوي للفحوصات الخارجية (out) دون تحميل المحامين أية زيادة على المبلغ الذي كان مدفوعاً منهم سابقاً.

ثامناً - في تسجيل الوكالات

راقب النقيب ومجلس النقابة تسجيل وكالات المحامين، في السجل الخاص لدى مراكز النقابة، مما أدى الى زيادة في مداخيل رسوم التسجيل، التي تعود الى صندوق الدعم الذي يستفيد منه المحامين في مجالات شتى.

تاسعاً - الوضع المالي للنقابة

- أولى مجلس النقابة، مع أمين الصندوق الأستاذ حسين زبيب، إهتماماً خاصاً بموارد النقابة وبعصر النفقات. ورغم الظروف المعيشية والإقتصادية الخائفة، فقد حققت ميزانية النقابة وفراً في صندوق النقابة قدره /573.073.132/ ليرة لبنانية، ووفراً في الصندوق التعاوني قدره /4.745.177.860/ ليرة لبنانية.
- كما أولت لجنة صندوق التقاعد مع أمين الصندوق النقيب السابق سمير أبي اللمع إهتماماً بموارد صندوق التقاعد وحقق وفراً قدره /6.866.342.364/ ليرة لبنانية.

وهذا ظاهر من خلال قراءة موضوعية للميزانيات العمومية الموزعة.

عاشراً - في السجل التجاري

إستمر مجلس النقابة بالتعاون مع هيئة التفتيش القضائي وأمناء السجل التجاري لجهة وجوب عدم تسجيل أية معاملة للشركات إلا بواسطة محاميها، مع إلزام هؤلاء بتوقيع المعاملة المقدّمة منهم مقرونة بختم حيّ عائد لهم حفاظاً على حقوقهم كوكلاء عن الشركات.

حادي عشر - في الإحالات على المجلس التأديبي والشكاوى

والإذونات والإعتراضات

عيّن النقيب أربع هيئات للمجالس التأديبية للنظر في القضايا المحالة إليها، وقد إتخذت الهيئات القرارات المناسبة بشأنها.

بالنسبة للشكاوى الواردة ضدّ بعض المحامين، فإنّ النقيب كان يحيلها الى أعضاء المجلس للتحقيق فيها توصلاً الى إتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها.

ولا بد من الإشارة الى إهتمام مفوض قصر العدل الأستاذ جورج بارود بالتحقيق في طلبات الإذن بالملاحقة الواردة الى النقابة من المراجع الجزائية، لعرضها على المجلس الذي كان يتخذ القرارات المناسبة بخصوصها.

أمّا طلبات الإذن بالمرافعة فقد كان النقيب يبتّ بها سلباً أو إيجاباً وفق معطياتها، وعند الإعتراض على قرار النقيب بخصوصها، كان المجلس يبتّ بهذه الإعتراضات وفقاً لقانون تنظيم مهنة المحاماة وضمن المهل المحدّدة له، إستناداً للتقارير التي كان ينظّمها ويرفعها أمين سرّ النقابة الأستاذ توفيق النويري.

ثاني عشر - في أتعاب المحاماة

تمكيناً للمحامين من تحصيل أتعابهم بأقلّ كلفة وبأسرع وقت، وضع النقيب نظام الوساطة والتحكيم في متناول جميع المحامين لتطبيقه في النزاعات الناشئة حول أتعاب المحاماة،

وبناءً لإقتراح النقيب، عدّل المجلس جدول الحدّ الأدنى لأتعاب المحاماة آخذاً بعين الإعتبار تطوّر غلاء المعيشة وقد نُشرَ هذا الجدول على الموقع الإلكتروني للنقابة وفي مجلة النشرة ومجلة العدل ووضع بتصرفّ المحامين عند طلبهم إياه من ديوان النقابة.

فضلاً عن أن مجلس النقابة ثابر على درس وإيداء الرأي بملفات الأتعاب الواردة من المحاكم المختصّة، إستناداً للتقارير التي كان يضعها أعضاء المجلس المكلفين دراسة هذه الملفات.

ثالث عشر - في مكتبة النقابة

إستمرّ المجلس، وأمين المكتبة عضو المجلس الأستاذ ماجد فياض، بضمّ مؤلفات ومراجع حقوقية الى مكتبة النقابة المركزية في بيروت والمكتبات النقابة في مراكز النقابة في المناطق.

رابع عشر - في مجلة العدل

استمرت مجلة العدل في الصدور بمواعيدها المحددة وبمستواها الجيد، متضمنة الإجتهدات والتعليقات على الأحكام والقوانين والمقالات الحقوقية الى جانب أخبار النقابة، ويعود الفضل في ذلك الى اللجنة المشرفة على هذه المجلة وهيئة تحريرها.

خامس عشر - في مجلة النشرة

إن مجلس النقابة بتاريخ 2011/10/28 وفي أثناء ولاية النقيب حداد، قرّر إعادة إصدار النشرة وعليه عاود النقيب ومجلس النقابة إصدارها تحمل أخبار النقابة والمحامين، وذلك دون أية تكلفة من صناديق النقابة، باعتبار أن تمويلها تمّ بمساهمة من المصارف والشركات التي تتعامل مع النقابة.

سادس عشر - في التقاعد

نتيجة الوفر في موازنة صندوق التقاعد، وبناء لإقتراح النقيب، قرّرت لجنة إدارة صندوق التقاعد زيادة المرتب التقاعدي من /1.400.000/ ل.ل. الى /1.500.000/ ل.ل. شهرياً. كما قرّرت اللجنة وبناء لإقتراح النقيب تفسير كلمة محام الواردة في نظام إدارة صندوق التقاعد بحيث يفهم منها المحامي والمحامية على السواء.

سابع عشر - في العمل الإداري

يشرف أمين السر الأستاذ توفيق النويري على العمل الإداري، والبتّ بالمعاملات والإستدعاءات الواردة الى ديوان النقابة، رغم زيادة عددها بشكل لافت.

وقد قام الجهاز الإداري والمالي، وعلى رأسه رئيس الديوان السيد جوزيف شاوول، بالجهد الكبير لإنجاز وتسيير تلك المعاملات؛ وأنه يستحق شكر المجلس وتقديره.

ثامن عشر - في العلاقة مع القضاء

ألّف النقيب لجنة لمتابعة الأداء القضائي، من أجل تسهيل عمل المحامين، ومن أجل تحقيق رسالة العدالة. فضلاً عن ذلك كان مجلس النقابة يتابع سير القضاء من خلال عضو مجلس النقابة الأستاذ فادي بركات الذي تابع هذا الموضوع ولهذه الغاية قام وبعض أعضاء المجلس بمراجعة هيئة التفتيش القضائي لينقل إليها بعض معاناة المحامين مع المحاكم والأقلام توصلًا لإيجاد الحلول المناسبة لها.

علمًا أن مجلس النقابة قد نبّه المسؤولين مراراً إلى ضرورة ملء الفراغات في مجلس القضاء الأعلى توصلًا لإنجاز التشكيلات القضائية، ولهذه الغاية أصدر النقيب ومجلس النقابة عدة بيانات صحفية بهذا الخصوص كما ومؤتمرين صحفيين مع نقيب ومجلس نقابة المحامين في طرابلس وإتخاذ قراراً بالتوقف عن العمل ليوم واحد وبنتيجة هذه المراجعات تمّ تعيين رئيس أول لمجلس القضاء ومدع عام للتمييز زارهما المجلس للتهنئة وحثهما على وضع التشكيلات القضائية لما فيه حسن سير العمل القضائي.

تاسع عشر - في نشاطات معهد حقوق الانسان

تابع معهد حقوق الانسان نشاطاته للعام 2011-2012 بمؤتمرات ولقاءات وندوات بمواضيع متنوعة عقدت في بيت المحامي وذلك بإشراف مديرة المعهد الأستاذة اليزابيت سيوفي وبالتعاون مع السفارة البريطانية في بيروت.

عشرون - في نشاط اللجان

بمقتضى المادة /117/ من النظام الداخلي عين النقيب بعض اللجان في نقابة المحامين للسنة 2012 ومنها:

- 1- اللجنة التشريعية.
- 2- لجنة آداب المهنة.
- 3- لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان.
- 4- اللجنة المشرفة على مجلة العدل.
- 5- لجنة المعلوماتية.
- 6- لجنة الشؤون والعلاقات الدولية.

7- لجنة متابعة الشؤون القانونية المتعلقة بانضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التابعة لها وتلك المعقودة مع الإتحاد الأوروبي.

8- لجنة مقاومة التوطين والتطبيع.

9- لجنة الملكية الفكرية والأدبية.

10- لجنة متابعة الأداء القضائي.

11- لجنة البيئة.

12- لجنة النشاطات الرياضية.

13- لجنة المعونة القضائية.

14- لجنة السجون.

15- لجنة شؤون الأحداث وحقوق الطفل.

16- لجنة المرأة.

17- لجنة العلاقات العامة وتنظيم الإحتفالات.

وقد قامت هذه اللجان بالمهام المنوطة بها ووضعت تقارير رُفعت الى النقيب الذي إتخذ التوصيات اللازمة بشأنها.

واحد وعشرون - في نشاط النقيب

شارك النقيب في عدّة إحتفالات وحفلات إجتماعية وندوات ولقاءات مع مسؤولين لبنانيين وأجانب، وردت جميعها في مجلة العدل ومجلة النشرة وعلى الموقع الإلكتروني.

اثنان وعشرون - في المؤتمرات والندوات

حرصاً على مواكبة أعمال إتحاد المحامين العرب، شارك النقيب وأمين سرّ المجلس الأستاذ توفيق النويري وأمين الصندوق الأستاذ حسين زبيب وعضو المجلس الأستاذ فادي بركات بالإحتفال الذي أقيم في الأردن بتاريخ 2011/12/17، بمناسبة تسلّم الأمين العام لإتحاد المحامين العرب الأستاذ عمر زين مهامه الجديدة.

وبتاريخ 2012/7/6 شاركت النقابة بشخص أمين صندوق المجلس الأستاذ حسين زبيب ممثلاً للنقيب وعضو المجلس الأستاذ فادي بركات ممثلاً المجلس في إجتماع المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب الذي إنعقد في تونس.

وبتاريخ 2012/10/31 شارك النقيب بأعمال مؤتمر الإتحاد الدولي للمحامين الذي إنعقد في مدينة درسدن في ألمانيا.
هذا وقد شارك النقيب في العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات التي عُقدت إن في لبنان أو الخارج.

ثالث وعشرون - في النشاط الوطني والعام

إيماناً بدور النقابة الوطني الرائد في الدفاع عن الديمقراطية، وعن الحريات العامة وحقوق الانسان، وعن إستقلال لبنان وسيادته ووحدته، وعن إستقلالية القضاء والتطرق للمشاكل التي تعترضها قد حرص النقيب ومجلس النقابة على إتخاذ المواقف الوطنية والمبدئية في كل مناسبة إقتضت ذلك.
من تلك المواقف:

- البيان تاريخ 2012/7/6 الصادر عن النقيب إستتكاراً لمحاولة الإغتيال التي تعرض لها النائب الشيخ بطرس حرب.
- البيان المشترك الصادر عن نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس بتاريخ 2012/8/8 خلال مؤتمر صحفي عُقد في بيت المحامي في بيروت - بموضوع الحريات العامة وحقوق الانسان.
- البيان الصادر عن النقيب بتاريخ 2012/9/5 بموضوع المفقودين قسراً.
- البيانات والمؤتمرات الصحافية الصادرة عن نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس بموضوع القضاء وإستقلالته كسلطة.
وهذه كلها وردت في مجلة العدل ومجلة النشرة وعلى الموقع الإلكتروني للنقابة وفي وسائل الإعلام.

رابع وعشرون - في يوم المحامي

أحييت النقابة يوم المحامي في 2012/10/10 باحتفال أقيم في بيت المحامي، تخلّله كلمات لكل من النقيب ووزير العدل النقيب شكيب قرطباوي ووزير الصحة العامة الأستاذ علي حسن خليل الذي وقّع مع النقابة مشكوراً بروتوكول تعاون بينها وبين الوزارة لتأمين أدوية الأمراض المزمنة مجاناً للمحامين وعائلاتهم، وقد وضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ.

خامس وعشرون - في تكريم المحامين في يوبيلهم الخمسين

آخر إحتفالات هذه السنة، كان حفل تكريم المحامين الذين مضى على إنتسابهم الى النقابة خمسين عاماً وقد أقيم الإحتفال في صالة السفراء في كازينو لبنان في 2012/10/25 بحضور فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء والنقباء وأعضاء مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد الحاليين والسابقين والسادة القضاة وأهل المكرّمين وقد مُنح المكرّمون ميدالية الممارسة الطويلة.

أيها الزميلات والزملاء،

إن الديمقراطية التي آثرت النقابة ممارستها على مرّ الزمن والشفافية التي توخينا العمل بها، أوجبت علينا تقديم جردة بالأعمال المنفذة على مدى سنة من الولاية لعرضها على الهيئة العامة. وعليه،

فأنني أضع بمتناول أيديكم ومسامعكم وناظركم هذا البيان يلخّص أعمال المجلس والنقيب، مغتتماً الفرصة لأن أتوجّه إليكم والى أعضاء مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد والنقباء السابقين وأعضاء المجالس التأديبية واللجان وموظفي النقابة بالشكر لمؤازرتي في تحمّل المسؤولية، لما فيه مصلحة النقابة على الصعيدين المهني والوطني، متمنياً لكم ولنقابتنا دوام العزّة والمنعة والوحدة وللقضاء إستقلاليتته وللبنان السلام والأمن والإستقرار.

بيروت في 18 تشرين الثاني 2012
نهاد جبر
نقيب المحامين في بيروت